الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

كليــة الحقوق و العلوم السياسيــة

الرقم 2022/١٩١

07 جوان 2022

بيـــــان

بعد الإطلاع على بيان التنديد الصادر من طرف رئيس الفرع النقابي للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي على مستوى كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس و المؤرخ في 2022/06/02 ، و الذي جاء في طياته مجموعة من الإتهامات و الإدعاءات الباطلة التي لا تنم عن حقيقة الوضع على مستوى حرم الكلية .

تستنكر إدارة الكلية الخطاب النقابي التهديدي الذي جاء به البيان و الذي لايرقى إلى مستوى الخطاب النقابي المسؤول، كما تستنكر إدارة الكلية الادعاء بأن مسؤولي الكلية يضربون توصيات السيد رئيس الجمهورية عرض الحائط، وهي إتهامات خطيرة خاصة وأنها صادرة عن شريك إجتماعي يقتضي منه الواجب النقابي أن يكون سندا لتحسين العلاقات الاجتماعية داخل الكلية و تحسين العمل الإداري.

حيث أن إدارة الكلية تحرص دائما على التكفل بجميع الإنشغالات و فتح باب الحوار مع جميع الشركاء الإجتماعيين دون إقصاء أو تهميش .

حيث أنه بتاريخ 2021/09/30 عقد أول اجتماع مع جميع أعضاء الفرع النقابي للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي و بحضور السيد الأمين العام للكلية لطرح و دراسة مختلف الإنشغالات .

وبالفعل تمت مناقشة كل النقاط التي تقدم بها الشريك الاجتماعي و التي مست مباشرة المسار المهني للموظف و الظروف العامة المتعلقة بالعمل داخل المؤسسة ، و قد تم صياغة جميع هذه الإقتراحات مع الحلول المناسبة حسب الإمكانيات المادية المتوفرة من جهة و مركزية تسيير الموارد البشرية من جهة أخرى في محضر بلغ به أعضاء الفرع النقابي .

و بناءا على طلب الفرع المؤرخ في 2022/05/26 فإنه تم إبلاغهم بعقد اجتماع يوم الأربعاء 2022/05/31 غير أنه ولأسباب مهنية للسيد عميد الكلية تم تأجيل الاجتماع ، وقد طالبت الكلية الشريك الاجتماعي بضرورة تقديم لائحة المطالب حتى يتسنى لإدارة الكلية دراستها و تحضير الملفات الخاصة بها و الخروج بنتائج ملموسة ،غير أن الشريك الاجتماعي لم يقدم إلى تاريخ اليوم أي لائحة عن هذه المطالب.

فعن أي سياسة أبواب موصدة أو مماطلة أو غلق باب الحوار و التي جاءت في بيان الفرع النقابي .

إن إدارة الكلية بجميع طاقمها تنآى عن مثل هذه الإدعاءات و التصرفات غير المسؤولة من طرف الشريك الاجتماعي و الذي يهدف في بيانه إلى زعزعة الثقة و خلق جو سلبي بين أوساط جميع الموظفين و العمال .

و عليه، فإن سياسة التصعيد التي يريد إنتهاجها الفرع النقابي غير مقبولة ،شكلا و مضمونا و تمس بالإستقرار التام التي تنعم به كليتنا، و أن أي تصرف تقوم به سوف تتحمل المسؤولية كاملة.

تبقى إدارة الكلية تعمل جاهدة إلى فتح أبواب الحوار في ظل من الإحترام المتبادل و المسؤولية حتى نرتقي بكليتنا إلى ما هو أفضل .

الإدارة

وزارة التعليم العالي
كلية الحقوق
19 مارس 1962

عميد الكلية
مصطفى كراجي